بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد على رأس وفد اقتصادي رفيع المستوى

طيب نيا: إيران تسعى جاهدة لتطوير علاقات التعاون الشامل مع الكويت

أكد وزير الشؤون الاقتصادية والمالية في الجمهورية الاسلامية الايرانية الدكتور علي طيب نيا وجود ارادة حاسمة لدى قيادتي البلدين لتجاوز كل العقبات المحتملة امام تطوير العلاقات الثنائية لاسيما ان بلاده تولي اهمية كبيرة على تطوير علاقات التعاون الشامل مع الكويت.

وقال الوزير نيا بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد على رأس وفد اقتصادي رفيع المستوى ان بلاده حريصة على تحقيق مزيد من التعاون مع الكويت في مختلف المجالات خصوصا فيما يتعلق بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية سعيا نحو تحقيق المصالح الثنائية المشتركة لشعبي البلدين.

واضاف ان الزيارة التي يقوم بها حاليا تأتي تلبية لدعوة من وزير المالية الكويتي انس الصالح لتفعيل الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين بعد الزيارة الاخيرة التي قام بها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح الى طهران.

واوضح ان الوفد الايراني الزائر الى البلاد يضم عددا من الجهات والمؤسسات الاقتصادية الايرانية وذلك لتبادل الآراء مع المسؤولين في الكويت والبحث في آلية تفعيل هذه الاتفاقيات والبرنامج اللازم لتنفيذها بما يخدم هدف القيادتين السياسيتين لدى البلدين في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية.

وفي هذا الصدد اكد الوزير نيا اهمية العمل على رفع مستوى حجم التبادل التجاري بين البلدين اذ يصل حجم التبادل الى نحو 200 مليون دولار امريكي فقط مشيرا الى ان هذا الرقم «لا يليق بمستوى العلاقات التي تربط البلدين ونظرا للقدرات المتوفرة لديهما فإنه يمكن رفع التبادل التجاري الى عشرة اضعاف ما هو عليه حاليا».

وذكر انه في سبيل تحقيق التطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية لا بد من ايجاد البيئة المناسبة للعلاقات المصرفية والتأمين مؤكدا وجود الرغبة لدى المسؤولين في بلاده لتقديم الخبرات الايرانية للكويت والتعاون معها في مجالات الخدمات الهندسية والفنية والتقنية.

وافاد بأن العديد من الشركات الايرانية تعمل في عدة دول في مجالات اقتصادية منها البناء والعمران وانشاء المصانع والطرقات وبناء الموانئ والمحطات الكهربائية وغيرها من مشروعات البنى التحتيه لافتا الى «القدرات الكبيرة» التي تتمتع بها تلك الشركات.

وفيما يخص العلاقات الاستثمارية بين الكويت وايران اشار الوزير نيا الى ان مجال الاستثمارات من المجالات «الواعدة والرابحة» في ايران وعلى الاخص الاستثمار في مجالات السياحة والمنتجات الزراعية والغذائية والمنتجات البتروكيماوية والفولاذ والحديد والاسمنت وغيرها من المنتجات الصناعية موجها الدعوة الى المستثمرين الكويتيين للاستفادة من هذه الفرصة وتحقيق المصلحة المشتركة.

وعن الخطة الايرانية الموضوعة للتعامل مع هبوط اسعار النفط دون مستوى 50 دولارا للبرميل اوضح ان العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ زمن بعيد على بلاده من الولايات المتحدة الامريكية والمتعلقة بصادرات النفط ادت الى انخفاض صادرات النفط الايراني الى اقل من النصف.

واضاف انه «نتيجة لهذه العقوبات المفروضة استطاعت ايران التكيف مع هذه العقوبات وادارتها بنجاح بعد السياسات والبرامج التي اتخذتها الحكومة الجديدة في ايران السنة الماضية الامر الذي اثمر تحقيق نتائج جيدة على المستوى الاقتصادي».

وذكر انه مع استمرار هذه العقوبات على بلاده فقد شهد الاقتصاد الايراني تضخما بلغت نسبته أكثر من 40 في المئة مضيفا اننا «استطعنا تخفيض هذه النسبة الى 17 في المئة نتيجة للسياسات النقدية والمالية المناسبة ونطمح الى خفض هذه النسبة الى اقل من 10 في المئة خلال الفترة المقبلة».

علي طيب نيا خلال لقائه مع وكالة الأنباء الكويتية

مسألة تعديل الميزانية الإيرانية «ليست عملاً صعباً» إذ تبلغ حصة الموارد والإيرادات النفطية في الميزانية 25 في المئة

بالرغم من وجود كل عناصر التعاون الثنائي فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية لا تليق بطموحات البلدين

وافاد بان نسبة التراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي التي تحققت خلال السنتين الماضيتين «توقفت» بعد ان حقق الاقتصاد الايراني نموا خلال الاشهر الستة الاولى من عام 2014 بنسبة 4 في المئة الامر الذي يعد «نجاحا باهرا للحكومة والشعب والايراني».

واوضح ان تحقيق ذلك النجاح في اقتصاد بلاده ونتائج النمو الجيدة يعد بمثابة «المعجزة» بحسب وصف بعض كبار الاقتصاديين الدوليين معتبرا العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران «تحديا وفرصة» لتخفيف اعتماد الاقتصاد الايراني على النفط.

وعن السعر الاساس لتقديرات الايرادات النفطية في ميزانية السنة المالية المقبلة (2015 - 2016) قال الوزير نيا ان بلاده فكرت بسعر 70 دولارا امريكيا للبرميل في مشروع الميزانية المقبلة الا انه مع استمرار انخفاض اسعار النفط «ونظرا لما رأيناه خلال الاسابيع الاخيرة من هبوط في الاسعار فإنه لا بد من اعادة النظر في هذا السعر».

وافاد بأن مسالة تعديل الميزانية الايرانية «ليست عملا صعبا» اذ تبلغ حصة الموارد والايرادات النفطية في الميزانية نحو 25 في المئة مؤكدا قدرة بلاده على ايجاد البديل المناسب لانخفاض الاسعار الحاصل وقدرتها ايضا على تجاوز هذه المرحلة بسهولة بعد تنسيق تم مع مجلس الشورى الاسلامي في ايران لاعداد نسخة معدلة من الميزانية.

وتوقع ان يشهد الاقتصاد الايراني بالرغم من استمرار انخفاض اسعار النفط وتوقعات المؤسسات المتخصصة عالميا في شأن ذلك نموا تصل نسبته الى 5 في المئة خلال عام 2015.

وعن ابرز خطط ايران في الانفتاح على اسواق منطقة الخليج والاسواق العربية قال ان هناك علاقات اقتصادية ايرانية «موسعة جدا» مع دول المنطقة مثل العلاقات التجارية والاقتصادية مع العراق وتركيا والامارات العربية المتحدة مشيرا الى وجود خطط لدى الحكومة الايرانية لاعطاء الاولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الاسلامية لاسيما المجاورة منها. وذكر ان العلاقة الايرانية-الكويتية تكتسب اهمية «خاصة ومرموقة» حيث تربط البلدان علاقات سياسية واجتماعية وشعبية «ايجابية» طوال التاريخ كما ان العامل الجغرافي المتمثل بمحدودية وقصر الفاصل بينهما يلعب دورا في تميز العلاقات الثنائية.

واضاف انه بالرغم من وجود كل عناصر التعاون الثنائي فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية «لا ترقى الى مستوى باقي العلاقات ولا تليق بطموحات البلدين وعلى هذا الاساس نجد ارادة جادة لدى القيادات السياسية والمسؤولين في البلدين للتقدم بالعلاقات الاقتصادية والتجارية».

واعرب عن رغبة بلاده بأن يكون هناك تعاون مع كل دول المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار والهدوء وتهيئة الارضية الملائمة للتنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم والرفاهية لكل الشعوب فيها.

وحول أبرز توجهات الحكومة الايرانية بتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول شرق آسيا اوضح الوزير نيا ان بلاده تعمل على الاستفادة من القدرات الدولية والآسيوية مشيرا الى العلاقة الجيدة والبناءة التي تتمتع بها ايران مع الصين والهند كما انها ترى حاجة لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع مختلف دول آسيا.

واضاف ان بلاده تعمل بجهد لتحقيق مزيد من التعاون مع مختلف المؤسسات الدولية والآسيوية على وجه الخصوص ومنها بنك تنمية آسيا وصندوق الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) ومؤسسات اقتصادية اخرى في آسيا.

وبين ان لدى ايران استراتيجية تقوم على اساس التعامل البناء والايجابي واقامة علاقات ودية مع كل دول العالم باستثناء «الكيان الغاصب للقدس» معربا عن تطلعه الى رفع مستوى التعاون مع جميع الدول لتحقيق الاستقرار والسلام والهدوء والرفاهية ومقارعة الفقر.

وبرأس الوزير نيا وفدا اقتصاديا ايرانيا بدأ زيارة رسمية للبلاد تستمر ثلاثة ايام يبحث خلالها سبل تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية ويجري لقاءات مع كبار المسؤولين في وزارة المالية وبنك الكويت المركزي ومؤسسة الموانئ الكويتية وادارة التأمين في وزارة التجارة والصناعة الى جانب لقاء مع ممثلي شركات ومؤسسات القطاع الخاص المحلي في غرفة تجارة وصناعة الكويت.

ويضم الوفد الايراني الزائر الى جانب الوزير نيا وكيل وزارة الاقتصاد والمالية ورئيس الهيئة العامة للاستثمار الدكتور محمد خزاعي والوكيل في البنك المركزي الايراني الدكتور اكبر كميجاني.

وكانت الزيارات المتعددة لمسؤولي التجارة والاقتصاد في البلدين قد اثمرت توقيع العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي الامر الذي عزز العلاقات بين الكويت وايران وكرسها بما يصب في مصلحة البلدين.

وشهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الكويت وايران نموا مطردا في السنوات الاخيرة اكدتها الزيارات الرسمية التي قام بها المسؤولون من كلا البلدين في الاونة الاخيرة.

وكانت الزيارة التي قام بها سمو امير البلاد الى ايران منتصف العام الماضي العنوان الابرز لنمو هذه العلاقات كونها عملت على فتح افاق اوسع للتعاون في كل المجالات واثمرت توقيع ست اتفاقيات اهمها ما تم توقيعه في الجانب الاقتصادي بشأن النقل الجوي والتعاون الجمركي والسياحي والتبادل التجاري.

الصندوق الكويتي للتنمية ينظم رحلات للطلبة المتفوقين للمغرب والصين

قالت مديرة الادارة الاعلامية في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منى العياف ان تنظيم الرحلات للطلبة والطالبات الكويتيين المتفوقين تعد فرصة لاطلاعهم على جهود دولة الكويت ومساهماتها التنموية في بناء التنمية المجتمعية والثقافية.

واضافت العياف خلال اللقاء التنويري الذي نظمه الصندوق للطلبة والطالبات المتفوقين من خلال برنامج (كن من المتفوقين) ان الصندوق ينظم هذا العام رحلتين الاولى للطالبات لزيارة المملكة المغربية والثانية للطلبة لزيارة جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة ما بين 9 و 18 من يناير الحالي.

العياف: برنامج «كن من المتفوقين» بدأ في عام 2010 ويتضمن إرسال الطلاب والطالبات المتفوقين إلى مختلف أنحاء العالم

وأوضحت ان برنامج (كن من المتفوقين) بدأ في عام 2010 ويتضمن ارسال الطلبة والطالبات المتفوقين الى مختلف انحاء العالم بهدف اظهار دعم الصندوق لتلك البلاد مبينة ان الصندوق يتكفل بهذه الرحلات بالكامل حيث يوفد الطلبة ليطلعوا على دور الكويت في دعم اقتصاديات هذه الدول.

وذكرت ان من اهداف الرحلة تعزيز اعتماد الطلبة على انفسهم وترسيخ مبادئ المعرفة لديهم مبينة ان هذه الرحلات ذات ابعاد سياحية وثقافية وتعليمية.

وافادت بان المشرفين على برنامج (كن من المتفوقين) يستطيعون مواجهة جميع التحديات والمفاجآت التي قد تصادف الطلبة والطالبات لاسيما في ظروف السفر الى البلاد المختلفة مستذكرة في هذا الصدد شهادات اولياء الامور عن كل الرحلات السابقة والاطمئنان الكامل الى اولادهم.

واعربت عن املها بان تحقق الرحلة النتائج المرجوة منها حتى يخرج الطلبة واولياء امورهم بانطباع طيب عن صندوق التنمية ويطلعوا على دوره واهميته.

وقالت ان الصندوق يساهم حاليا في اكثر من 104 دول حول العالم من خلال مشاريع يفوق عددها 800 مشروع في التنمية الاقتصادية سواء ما يتصل بالبنية التحتية الى جانب جهود تنموية شاملة على الاصعدة الاجتماعية والتعليمية والصحية.

وذكرت العياف ان من إنجازات الصندوق في السنوات الاخيرة الالتفات الى داخل الكويت والاهتمام بالتنمية المحلية على قدر ما يسمح به قانون الصندوق مضيفة ان الصندوق تحرك على مستوى الاقتصاد في البلاد من خلال دعم شركات هندسية ومقاولات وما يتعلق بالرعاية السكنية.

واضافت ان الصندوق خصص مبلغا من ارباحه السنوية لدعم طلبات الرعاية السكنية مبينة ان 25 في المئة من ارباح الصندوق سنويا تذهب لهذا النوع من الرعاية وهي جزء اصيل من اهداف الصندوق العامة.

من جانبها اطلعت رئيسة قسم الدعاية والاعلان في الادارة الاعلامية ومشرفة رحلة الطالبات الى المملكة المغربية اميرة الكندري الطالبات على مواعيد وخط سير الرحلة وظروف التنقل وطبيعة الاجواء مبينة ان الطالبات سيقمن بزيارة عدة مشاريع في المغرب.

واوضحت الكندري ان الصندوق حرص على تقديم غطاء تأميني للطلبة والطالبات (تأمين صحي شامل) خلال الرحلة مضيفة انهم سيمثلون الكويت على الرغم من اختلاف البيئة والعادات والتقاليد خلال زياراتهم للاماكن المختلفة.

بدوره قدم رئيس قسم الصحافة في الادارة الاعلامية بالصندوق والمشرف على رحلة الصين احمد الصراف نبذة عن برنامج رحلة الطلاب واطلعهم على طبيعة الصين والطقس هناك وكيفية الاستعداد لهذه الزيارة بالإضافة الى استعراض اهم المشاريع التي قام بها الصندوق وتفاصيل اماكن المشاريع.

مشاركة قياسية في المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي بدافوس 2015

البروفيسور كلاوس شواب

اعلنت ادارة المنتدى الاقتصادي العالمي ان عدد المسجلين لحضور الدورة ال45 للمؤتمر السنوي في منتجع دافوس السويسري بلغ 2500 شخصية من 140 دولة.

وذكر المنتدى في بيان من مقره الرئيسي ان من بين المشاركين 300 ما بين رؤساء دول وحكومات ووزراء من مختلف قارات العالم فضلا عن 1500 من صناع القرار الاقتصادي من القطاع الخاص واكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى شعار (السياق العالمي الجديد واستكشاف التحديات العالمية الأكثر إلحاحا في عام 2015) لمؤتمره الذي سينعقد ما بين 21 و24 يناير الجاري مستضيفا 14 من الحائزين على جائزة نوبل للسلام والقيادات الشابة في عالم الاقتصاد والسياسة.

وقال مؤسس المنتدى ومديره التنفيذي بروفسور كلاوس شواب ان «قادة اليوم يواجهون تحديات لا مثيل لها في تعقيداتها وسرعة ظهورها وترابطها فيما بينها».

واضاف شواب وهو متخصص في العلوم الاقتصادية «ان هذه التحديات تدعو الى إيجاد وسيلة للسير بنجاح في عام 2015 وبالتالي فهي اولوية حاسمة لكل مسؤول وقيادي ليس فقط لضمان النمو المستدام ولكن لإعادة بناء الثقة».

واوضح ان «الجمع المتنوع بين اصحاب المصلحة المتعددين في المنتدى يهدف الى توفير وسيلة لتحديد إجابات عن هذه التحديات فضلا عن فرص ابرام تحالفات بين الشركاء المعنيين».

رئيس البرلمان الأوروبي يحذر من تبعات النقاش حول خروج اليونان من منطقة اليورو

مارتين شولتز

حذر رئيس البرلمان الاوروبي مارتين شولتز من تبعات تجدد النقاش في المانيا حول خروج محتمل لليونان من منطقة اليورو واصفا النقاش بانه «اشاعات غير مسؤولة».

وقال شولتز الذي ينتمي الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني للصحيفة الالمانية (دي فيلت) ان «النقاش المستعر في المانيا منذ يومين حول خروج حكومة اثينا من المنطقة الاقتصادية «نقاش غير مسؤول ولا يساعد على حل مشكلة ازمة الديون في البلد الاوروبي الجنوبي».

وشدد على ان «لا نقاش حول خروج اليونان من منطقة اليورو» مشيرا الى ان « هذا النقاش سيترك عند المواطنين اليونانيين قبل اسابيع من توجههم الى صناديق الاقتراع انطباعا بأن بروكسل او برلين تحدد مصيرهم وليس حكومتهم الامر الذي سيدفعهم الى الارتماء في احضان القوى الحزبية اليونانية المتطرفة».

ويأتي تجدد النقاش في الاوساط الاوروبية حول ازمة الديون في منطقة اليورو على خلفية كشف المجلة الالمانية (دير شبيغل) الاثنين الماضي ان «الحكومة الالمانية تعتبر مسألة خروج البلد الاوروبي الجنوبي من منطقة اليورو ضررا يمكن تحمله».

«هيرميس» توصي بالحياد تجاه أربعة بنوك كويتية

أصدرت المجموعة المالية هيرميس تقريراً عن بنوك الشرق الأوسط، توقعت فيه أن تنمو أرباح بنوك المنطقة بحوالي 26% على أساس سنوي، بينما تتراجع على أساس فصلي بنحو 6%، فيما توقعت بارتفاع الأرباح مقارنة بالربع الثالث من 2014 بنسبة 21% تقريباً.

وتوقعت «هيرميس» في تقريرها أن ترتفع صافي أرباح أربعة بنوك كويتية بنسبة 52% على أساس سنوي، بالإضافة لارتفاعها بحوالي 5% على أساس فصلي، مدفوعا بانخفاض تكاليف المخصصات، علما بأن البنوك الأربعة التي شملها التقرير هي (وطني - بيتك - تجاري - برقان).

كما توقع التقرير أن ترتفع الإيرادات السنوية للأربعة بنوك المُشار إليها بحوالي 7% على أساس سنوي، وكذلك ارتفاعها بنحو 23% على أساس فصلي، مُشيراً إلى نمو المخصصات قد يصل إلى 4% فقط على أساس سنوي بسبب ضعف نمو صافي دخل إيرادات الفوائد والرسوم.

وحدد التقرير القيمة العادلة لـ «وطني» عند مستوى سعري 1.07 دينار، فيما حدد القيمة العادلة لسهم «بيتك» عند مستوى سعري 0.750 دينار، والقيمة العادلة لسهم «تجاري» عند المستوى 0.710 دينار، وأخيراً، حدد القيمة العادلة لسهم «برقان» عند مستوى سعري 0.560 دينار، موصياً بالحياد تجاه الأسهم الأربعة.